Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (12): 30 Dec 2019
P: 132 - 145
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (12): 30 ديسمبر 2019 م
ص: 132 - 145

The impact of internal migration to Khartoum state on the demand of Education and Health services (1992- 2008)

Nagla Osman Abdelfarag
Al- Jouf University || KSA

Abstract: The research aimed to study the effect of internal migration to Khartoum on the demand on health and education services. The historical ،analytical ،and descriptive approaches were followed. The results showed that there are main causes of migration such as attending university education and having access to good health services. The number of basic level students rises to 1.5% ،the schools increase at12.8% ،3.6% consequently between 2006- 2005 ،2007- 2006 ،while the teachers number reaches 13.2%. Hospitals ،centers ،primary health units ،blood banks and radiology units increase to 5.1% ،2.7% ،11.6% ،19% ،5.7% in 2005 comparing with 2004. The research has recommended encouraging investment in the pushing areas so as to create jobs opportunities and encouraging the private sectors. Another recommendation is to establish at least one governmental university in each administrative area and encourage establishing private universities and colleges so as to minimize migration for university education. It is also ،recommended to improve the health services in the pushing areas to minimize the rate of migration to Khartoum.

Keywords: Migration ،Demand ،Supply ،Services ،Health ،Education.

أثر الهجرة الداخلية في الطلب على خدمتي الصحة والتعليم في ولاية الخرطوم (2008 -1992)

نجلاء عثمان عبد الفراج
جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة الداخلية إلى ولاية الخرطوم وأثر ذلك في الطلب على خدمتي الصحة والتعليم. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وتوصلت إلى أن الالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على خدمات صحية جيدة هما من أهم دوافع الهجرة حيث ارتفع عدد الطلاب بمرحلة الأساس بنسبة 1.5%. والمرحلة الثانوية وزادت أعداد المدارس والتلاميذ بنسب 12.8% و3.6% على التوالي بين عام 2006/2005 و2007/2006. بينما ازدادت أعداد المعلمين بنسبة 13.2% وحدثت زيادة مستمرة في عدد المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية الأولية وبنوك الدم ووحدات الأشعة بزيادة بلغت 5.1%، 2.7%، 11.6%، 19%، 5.7% على التوالي للعام 2005 مقارنة بعام 2004م. أوصت الورقة بضرورة تشجيع الاستثمار في مناطق الطرد وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص وبضرورة توفير جامعات أو كليات من أجل تقليل دوافع الهجرة للمدينة للتعليم، وأيضا تطوير الخدمات الصحية في مناطق الطرد لتقليل نسبة الهجرة من أجل الحصول على خدمات صحية أفضل.

الكلمات المفتاحية: الهجرة- الطلب – العرض- الخدمات – الصحة – التعليم.

مقدمة:

شغلت الهجرة الكثير من الباحثين لكونها إحدى العناصر الثلاث التي تؤثر على السكان كماً ونوعًا، فالهجرة ومعدل المواليد ومعدل الوفيات هي العوامل الثلاث التي تؤثر على السكان ويقصد بالهجرة الحركة المكانية للسكان أي الانتقال الجغرافي للسكان من مكان لأخر. واذا كانت الهجرة تعني الانتقال الجغرافي من مكان لأخر بقصد تغيير محل الإقامة الدائمة فهي بذلك تؤثر ليس فقط على توزيع السكان وتباين كثافتهم في المكان فقط بل حتى في خصائصهم الديموغرافية والسلوك الاقتصادي.

وتشير المعلومات المتوفرة من نتائج تعداد السكان (2008)م إلى أن حجم الهجرة في ازدياد مضطرد منذ التعداد الثاني في العام 1973 حيث بلغ عدد المهاجرين مقدار 0.7 مليون مهاجر ثم ارتفع العدد بالنسبة للمهاجرين الذين غيروا مواقع سكنهم فيما بين تعدادات 1973- 1983م إلى 1.3 مليون ثم ظل العدد في تنامي واضح حتي بلغ 3، 4 مليون عند تعداد السكان الرابع 1993م. ومن واقع تحليل بيانات الهجرة حسب نتائج تعداد السكان الخامس 2008 فقد تلاحظ أن عدد المهاجرين قد وصل 3.7 مليون فرد وهذا إن دل أنما يدل على أن هناك كثير من العوامل التي ساعدت على الحراك السكاني منذ 1973م والمتمثلة في سهولة المواصلات وحداثة وسائل الاتصال إضافة للوعي المتنامي بين المهاجرين وفرص العمل المتوفرة بمناطق الحضر وعلي رأسها ولاية الخرطوم. كل هذه الوسائل ساعدت كثيرا في تشجيع الحراك السكاني داخل حدود الدولة فبلغ عدد الأفراد اللذين شاركوا في هذا الحراك السكاني ما يعادل حوالي 10% من جملة سكان السودان. أن ولاية الخرطوم ومن خلال الدراسات للهجرة هي الولاية الأكثر استقطابا وجذبا للمهاجرين من الولايات الأخرى.

مشكلة الدراسة:

الهجرة في السودان من القضايا السكانية الأساسية ولها أهمية كبرى وأثر مباشر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. تم اختيار الهجرة الداخلية إلى ولاية الخرطوم لقياس أثرها في الطلب على خدمتي الصحة والتعليم في المدة 1992- 2008م موضوع للبحث والدراسة. وأكدت الدراسات التي تناولت المشكلة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية مثل دراسة (معتز نعيم ومخول، 2005: 148) في تحليل أسباب الهجرة الداخلية في سورية، أن اهم الأسباب للهجرة الداخلية لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، أن الهجرة عملية اجتماعية شاملة ومتشابكة في عواملها الاقتصادية. وتبين أن من بين العوامل الاقتصادية المؤدية للهجرة يعد عامل تحسين الدخل الفردي هو العامل الأهم إذ أن ما نسبته 2.8%من إجمالي المهاجرين يرون عدم وجود عمل، سبباً رئيساً أولاً لهجرتهم، ونسبته متفاوتة ومتباينة كثيراً بين الذكور والإناث، إذ أن نسبته لدى الذكور 17%مقارنة بالإناث التي تبلغ 9.0.% أن ما نسبته 7.3%من إجمالي المهاجرين 8%لدى الذكور و1.0%لدى الإناث يرون انخفاض الأجر أو الكسب سبباً رئيساً أولاً لهجرتهم. ومن الناحية الاجتماعية تبين أن معظم المهاجرين من أجل الزواج هم من الإناث 54% مقارنة بالذكور10.%

أسئلة الدراسة:

هل تؤدي الهجرة الداخلية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بولاية الخرطوم؟

فرضية الدراسة:

تؤثر الحركة السكانية من الريف إلى ولاية الخرطوم في المدة بين (1992- 2008) في الطلب على خدمتي الصحة والتعليم.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على حجم الهجرة الداخلية وتياراتها واتجاهاتها في الخرطوم بصورة خاصة.

2- التعرف على أثر الهجرة الداخلية على خدمتي الصحة والتعليم في ولاية الخرطوم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. ضرورة تسليط الضوء على الحقائق السكانية المتعلقة بظاهرة الهجرة وتحليل هذه الظاهرة وقياس الأثر على الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والوصول لنتائج وتوصيات تقلل من الأثر السالب لهذه الظاهرة.
2. أن للهجرة دور مؤثر في التوزيع الجغرافي للسكان بين مختلف المناطق مما يحتم علينا ضرورة دراسة وتقييم الوضع الحالي لحجم ونمط الهجرة والحراك السكاني.
3. تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة الداخلية المتزايدة والخروج بتوصيات تساهم في تقليل الهجرة وتدعم الاستقرار السكاني.

المنهجية ومصادر البيانات:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها. بالإضافة إلى المنهج التاريخي لمراجعة الأدبيات التي تطرقت للظاهرة موضوع الدراسة. وارتكزت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في المنشورات من الكتب والأبحاث والمواقع الإلكترونية.

- **الحدود الزمانية والمكانية:**

تم اختيار ولاية الخرطوم مكان للدراسة حيث تأثرت الخدمات بصورة كبيره نتيجة لتزايد الهجرة اليها.كما يغطي البحث المدة الزمانية من 1992- 2008.تم اختيار المدة لان بدايتها شهدت نشاط حركة الهجرة وتم فيها تعداد سكاني ونهايتها كان مع التعداد الأخير بالسودان.

المبحث الأول الإطار النظري والدراسات السابقة:

- **دراسة (أبو سعده محمد علي، 2015)** تناول الباحث موضوع الهجرة الريفية وأشار إلى أنها من أهم مظاهر حركة السكان في الدول النامية خاصة الدول العربية والتي مازالت نسبة سكان الأرياف فيها مرتفعة، وهدف إلى الوقوف على اهم عوامل الطرد في المناطق الريفية وعوامل الجذب في المناطق الحضرية. وصل الباحث إلى أنه يوجد ارتفاع نسبي لمستوى اتجاه الشباب الريفي للهجرة إلى المناطق الحضرية. حيث بلغ مستوى اتجاهاه المبحوثين نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية ما بين المتوسط والمرتفع. (٣٣,٣٣%. ٥٩,١٧%)، ن المتغيرات المستقلة فسرت ٤٨% من التباين في درجة اتجاه المبحوثين نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية.
- **دراسة (معتز نعيم ومخول، 2005)** في تحليل أسباب الهجرة الداخلية في سورية، أن اهم الأسباب للهجرة الداخلية لها طبيعة اقتصادية واجتماعية، أن الهجرة عملية اجتماعية شاملة ومتشابكة في عواملها الاقتصادية. وتبين أن من بين العوامل الاقتصادية المؤدية للهجرة يعد عامل تحسين الدخل الفردي هو العامل الأهم إذ أن ما نسبته 2.8%من إجمالي المهاجرين يرون عدم وجود عمل، سبباً رئيساً أولاً لهجرتهم، ونسبته متفاوتة ومتباينة كثيراً بين الذكور والإناث، إذ أن نسبته لدى الذكور 17%مقارنة بالإناث التي تبلغ 9.0.% أن ما نسبته 7.3%من

إجمالي المهاجرين 8%لدى الذكور و1.0%لدى الإناث يرون انخفاض الأجر أو الكسب سبباً رئيساً أولاً لهجرتهم. ومن الناحية الاجتماعية تبين أن معظم المهاجرين من أجل الزواج هم من الإناث 54% مقارنة بالذكور10.%

- **جمال حمود حامد، 2000**؛ الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية دراسة حالة مدينة الخرطوم. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الهجرة القسرية والنمو الحضري، حيث ساهمت الحرب الأهلية في نزوح ريفي رهيب، وأن هذا المشهد قد عرفته الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية وخلال العشرية الحمراء تحت ضربات الإرهاب. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ومنها: . دوافع الهجرة الريفية إلى الخرطوم واحدة وأن اختلفت مناطق الإرسال ـ السياسات التنموية المتخذة وتركيز تحديث القطاع الزراعي في وسط السودان وتركز المشاريع الصناعية والخدمية في العاصمة أدى إلى نزوح ريفي كبير.
- **دراسة (البشري وحجازي، 1995)؛ هجرة السكان والموارد حيث** أوضحا فيها أن الخرطوم تستقبل أعداداً متزايدة من المهاجرين منذ تأسيسها ولقد زادت أعداد الهجرة بصورة اكبر منذ عام 1983 م كنتيجة لمشكلات الجفاف في ولايات الغرب مما جعل حوالي 120000) نسمة (يهاجرون ومن أهم ما اشارت اليه دراسة (ElBushra, 1984) من دارفور وكردفان إلى الخرطوم 1991) أنه يجب على السلطات الحكومية أن تحسن الخدمات وفرص العمل لهؤلاء المهاجرين في مناطقهم ثم العمل على خفض مسألة الاختلافات في الدخل بين العاصمة والأرياف.
- وتناول **(خوري وآخرون، ((1991**دراستهم عن الهجرة والقوي العاملة في السودان حيث تم مسح عينة مكونة من 7500أسرة من كافة الولايات فيما عدا الولايات الجنوبية وتتكون العينة من 5000 أسرة من الحضر و 2500من الريف. ولقد تعرضت الدراسة إلى خصائص ديمغرافية مهمة أخري مثل التركيبة السكانية من حيث النوع والعمر والحالة الزواجية بين جمهور المهاجرين، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين من 5%في سنة 1973 م إلى 10%في سنة 1983 م إلى 16%في سنة 1990 م.
- **ذكي حنوش، 1999**، أسباب ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي، المشكلة والحل، ا دراسة حاله- سورية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1999. وتناول الهجرة والتوزيع السكاني بين الريف والحضر. وفي هذا الإطار عالج أسباب الهجرة، فأرجعها إلى أربع مجموعات رئيسية؛ مجموعة العوامل الجغرافية والبيئة، مجموعة العوامل الاقتصادية، مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية، مجموعة العوامل ذات التأثير المفاجئ، وحين تناول الهجرة في القطر السوري . كحالة توصل إلى أن الأسباب ودوافع الهجرة الريفية إلى: . تفتت الملكية الزراعية، ، . تطوير وتركز الصناعة والخدمات في المدن ـ التباين في مستوى التنمية بين الريف والحضر. . اعتبر حيازة الأرض من محددات الهجرة، فقلما يهاجر من يملك أرضا ـ هناك علاقة إيجابية بين التعطل عن العمل والهجرة. . ارتفاع المستوى التعليمي دافع للهجرة. . تمركز الإدارة والحكم . كبعد سياسي . حيث تمركز المؤسسات والأنشطة المختلفة في الحواضر.
- **تعليق على الدراسات السابقة:** ركزت معظم الدراسات السابقة على الآثار الاقتصادية والدوافع الاجتماعية للهجرة، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاهتمام بأثار الهجرة الداخلية ودوافعها وأضافت دراسة الأثر الناتج عن الهجرة الداخلية في الطلب على التعليم والصحة بولاية الخرطوم. وغطت الجانب النظري والقياسي.

الإطار النظري: الاقتصاد– الطلب والعرض

الاقتصاد لغةً: القَصدَ الوسط بين الطرفين، والقَصدُ: إتيان الشيء، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يُقتّر.(ابن منظور 1291).

الاقتصاد اصطلاحاً: دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته(المصري، رفيق، يونس، 1993.)

السوق- العرض والطلب: تتم في السوق عملية تبادل بين المستهلك والمنتج، يحصل خلالها المستهلك على السلعة بينما يحصل المنتج على ثمن هذه السلعة.

الإطار النظري للطلب: ويمثل الطرف الأول في السوق، حيث يقوم المستهلك بطلب وشراء السلع والخدمات المختلفة.

قانون الطلب: بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها هي علاقة عكسية. والمقصود بـ"بقاء العوامل الأخرى على حالها" هو ثبات العوامل المحددة للطلب.

منحنى الطلب الفردي (Individual Demand Curve): هو منحنى يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بيانياً، كما نص عليها قانون الطلب. ويمثل المحور السيني الكميات المطلوبة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

منحنى طلب السوق (Market Demand Curve): هو منحنيات الطلب الخاصة بجميع المستهلكين على السلع المعروضة.

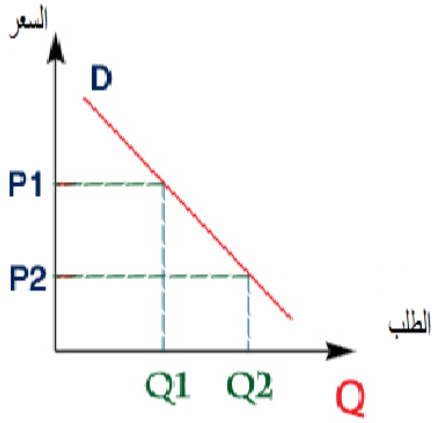

شكل (1) منحنى الطلب

محددات الطلب (Determinants of Demand):

العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في نص قانون الطلب، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى الطلب ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير موقع منحنى الطلب بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير، وهذه العوامل هي: ذوق المستهلك، عدد المشترين، توقعات المستهلكين أسعار السلع الأخرى.

التضخم الناتج عن الطلب: هو التضخم الناتج عن حدوث زيادة في الطلب الكلي والتي لا يمكن أن تقابلها زيادة في الإنتاج.أي أن الأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب المفرطة للسلع والخدمات وينتج عنه زيادة في الأسعار.

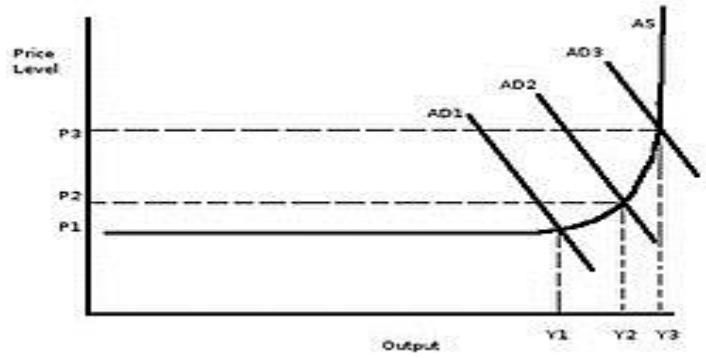

شكل (2) زيادة الطلب الكلي أسرع من الإنتاج

الإطار النظري العرض: Supplyيمثل العرض الجانب الآخر من السوق، حيث يقوم المنتج بإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة.

قانون العرض (Law of Supply): ينص قانون العرض على أنه وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

منحنى العرض الفردي (Individual Supply Curve): هو منحنى يبين العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بيانياً، كما نص عليها قانون العرض. **هناك علامة في شكل 3 تمت إزالتها.**

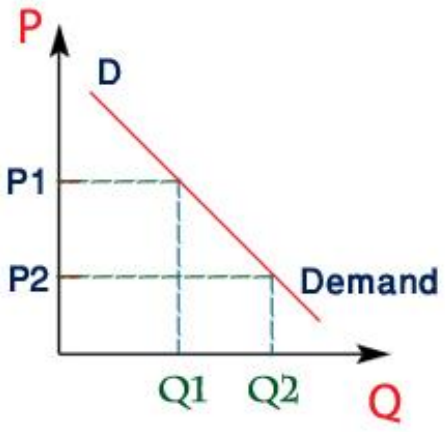

شكل (3) منحنى العرض

محددات العرض (Determinants of Supply): العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في قانون العرض، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض، ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير. وهذه العوامل هي: أسعار عناصر الإنتاج، عدد المنتجين، التكنولوجيا المستخدمة، الضرائب والمعونات الحكومية.

ثالثا التوازن: تفاعل الطلب والعرض: هو توازن الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من نفس السلعة، والأسعار المقابلة لكل من هذه الكميات، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

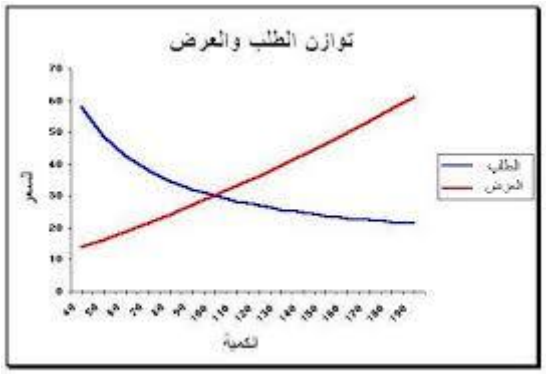

شكل (4) منحنى التوازن

التغير في وضع التوازن: هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغير وضع التوازن في السوق:

1- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات الطلب.

2- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات العرض.

3- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على محددات من الطلب والعرض معاً.

المبحث الثاني: الهجرة إلى ولاية الخرطوم:

مما ساهم في تشكيل نمط الهجرة إلى الخرطوم مزيج من أحداث الصراع والجفاف والمجاعات التي أصابت مناطق جنوب وغرب السودان منذ ثمانينات القرن الماضي وكانت الحرب الأهلية الأولى التي دارت رحاها بين الشمال والجنوب فيما بين عامي 1956- 1972، قد تسببت في نزوح ما يزيد على مليون سوداني جنوبي نزوحاً داخلياً وعبر الحدود. [هذه الحقبة ليست ضمن مدة البحث](الفترة أعلاه هي أكثر فترة حدثت فيها أكثر موجات الهجرة بسبب الحرب والجفاف).

جدول (1) أعداد المهاجرين إلى ولاية الخرطوم[1]

عام التعداد	1983			1993			2008		
مكان الميلاد	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	صافي الهجرة	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	صافي الهجرة	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	صافي الهجرة
الولاية الشرقية	223431	60718	162713	490022	199374	290648	78573	489703	-410130
الولايات الشمالية	31349	342749	311400 -	106625	424876	318251	377077	242935	134142
الخرطوم	570852	60129	510723	1534712	110859	1423853	1952650	154420	1798230
الولاية الوسطى	251133	225184	25949	639047	633395	5652	577452	857204	279752 -
كرد فان	59473	282465	-222992	261810	882293	620483 -	181370	807553	626183 -
دارفور	39998	227338	187340	367618 -	684570	316952 -	188019	696181	-508162
بحر الغزال	42995	36275	6720		284560	284560 -	86924	137618	-50694

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، تعدادات السكان ، الخرطوم، السودان.

عام التعداد	1983			1993			2008		
أعالي النيل	68799	41201	27598		104402	104402 -	114647	177048	-62401

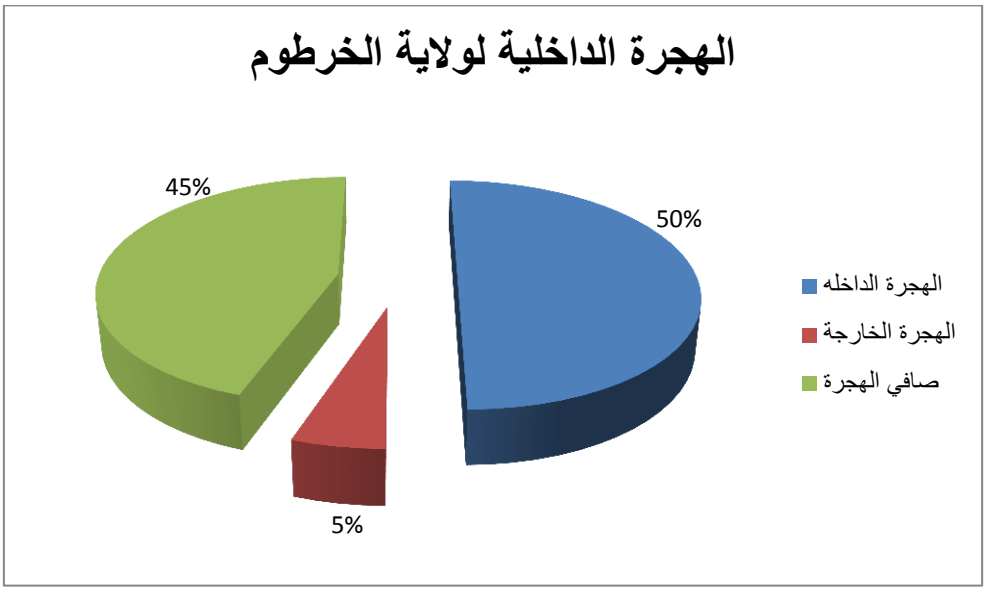

يوضح الجدول(1) والشكل البياني أعداد الهجرة الداخلة إلى الخرطوم والهجرة الخارجة منها وصافي الهجرة.في تعداد العام 1983 م كانت الهجرة الداخلة لولاية الخرطوم570852 وهي عبارة عن أعداد المهاجرين إلى الولاية بينما كان عدد المهاجرين منها 60129 وبالتالي صافي الهجرة 501723 وهو عبارة عن الفرق بين الهجرة الداخلة والهجرة الخارجة.و في تعداد 1993 كان عدد المهاجرين إلى الخرطوم هو 1534712 بينما كان عدد المهاجرين منها 110859 وصافي الهجرة 1423853.اما في العام 2008 كان عدد المهاجرين إلى الخرطوم 1952650 والمهاجرين منها154420و كان صافي الهجرة1798230.و من الواضح جليا أن أعداد المهاجرين إلى ولاية الخرطوم في الأعوام السابقة اكبر من أعداد المهاجرين منها على عكس الولايات الأخرى التي تشهد أعداد كبيرة من الهجرة الخارجة. وفي بعض الولايات مثل أعالي النيل والبحر الغزال والاستوائية لم يتم تسجيل أي عدد للمهاجرين إلى هذه الولايات. ترجع هذه الكثافة في الحراك السكاني لعدة عوامل على رأسها العامل الاقتصادي وبحث المهاجرين عن تحسين الوضع المعيشي وعن العمل في مناطق الحضر حيث تنعدم هذه الفرص وبصورة واضحة في مناطق الريف، إضافة لذلك فهناك الظروف الطاردة من موطن المهاجرين الأصلي وأهمها الحروب والنزاعات القبلية وظروف الجفاف والتصحر وخاصة في الولايات الغربية.

أن ولاية الخرطوم هي الولاية الوحيدة التي تستقطب السكان من جميع ولايات السودان وظلت القبلة الجاذبة لمعظم الحراك السكاني يعبر هذا الوضع عن عدم التوازن في توزيع المهاجرين مما سيؤثر على توزيعات القوي العاملة وعلي الوضع الاقتصادي والخدمات خاصة بولاية الخرطوم حيث ظلت هي الولاية الأكثر استقطابا للمهاجرين على الدوام ليس فقط بسبب توفر فرص العمل فيها أكثر من غيرها من الولايات، لكن أيضا لأنها محط الأنظار لكثير من المهاجرين إلى الخارج.

المبحث الثالث- النتائج:

استعراض أعداد المهاجرين من التعدادات والمقارنة بين المحافظات الجاذبة للمهاجرين والمحافظات الطاردة للمهاجرين: كانت تتم عمليات التعداد كل 10 سنوات حسب توصية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وكان أول تعداد أجري في عام 1955 وانتهى منتصف 1956، حيث بلغ عدد السكان 10.292.536. وكان التعداد الثاني عام 1973 وبلغ عدد السكان 14.113.590، وأخفق في تغطية مواقع في محافظة الجزيرة وسط السودان، كما لم تتم عملية التعداد بالجنوب، ولم تكن هناك تغطية شاملة للعرب الرحل، أما التعداد الثالث فكان في عام 1983، وبلغ عدد السكان فيه 20.594.197 وبين تعداد 1983 أن الهجرة الوافدة إلى الخرطوم من عدة ولايات على رأسها ولاية شمال كردفان التي أوفدت ما يعادل 15.9% من جملة الوافدين إلى ولاية الخرطوم ثم ولاية الجزيرة 14.9% فجنوب كردفان 11.2% والشمالية 10.9%، النيل الأبيض 9.0% وأخيرا نهر النيل 7.0% وهذه الولايات الست ترسل ما جملته 69% من جملة المهاجرين الواصلين إلى ولاية الخرطوم أما من ناحية النوع فإن 55.6% من المهاجرين إلى ولاية الخرطوم من الذكور مقابل 44.4%إناث وهذا يدلي على أن الذكور أكثر حركة وتجوالا فيما بين الولايات. وعن الداخلين والخارجين فيما بين الولايات ذكرت الدراسة أن هنالك فقط خمس ولايات التي استقطبت العدد الأكبر من المهاجرين على رأسها ولاية الخرطوم التي استقطبت ما يعادل 49% من جملة المهاجرين بين الولايات حسب تعداد السكان والمساكن الخامس 2008، تليها بالترتيب ولاية البحر الأحمر (2.2%)، القضارف (1.4%)، النيل الأزرق (0.2%) وكسلا (0.1%)، أما بقية الولايات فهي ولايات مرسلة فقط للمهاجرين (هذه ليست ضمن مدة البحث). (تم اختيار هذه المدة لان بالسودان حدثت خمسة تعدادات فقط والتي اعتمد الباحث على بياناتها)

كان التعداد الرابع للسكان في 15 أبريل 1993 واستغرق 15 يوما، وشملت نتائج التعداد الرابع أكثر من ثلاثين تقريرا عن الخصائص السكانية في الولايات المختلفة، ولأول مرة تم تجهيز نتائج متقدمة للنتائج النهائية من عينة من البيانات لاستخدامها قبل ظهور النتائج النهائية. وسجل التعداد الرسمي الخامس والأخير، في عام 2008م، عدد سكان السودان- الشمالي حينئذ- بنحو 30.9 مليون نسمة، ما شكل 79% من مجموع سكان السودان ما قبل الانفصال بشقية الشمالي والجنوبي وبحسب التقديرات يبلغ سكان السودان حاليا نحو أكثر من 33.4 مليون نسمة.

المحور الخامس: المناقشة:

من واقع بيانات التعداد يتضح لنا أن من جملة المتحركين فيما بين العامين 1993- 2008م أي اخر تعدادين حوالي 72% توجهوا إلى المناطق الحضرية وأن ثلثي هذا العدد يتواجد في ولاية الخرطوم، ولهذا يمكن القول أن النمط السائد في الهجرة الداخلية هو من الريف إلى مناطق الحضر وأن ولاية الخرطوم هي الولاية الأولى في جذب المهاجرين داخل السودان حيث ارتفع عدد المهاجرين إليها من 39% من جملة المهاجرين عام 1983و 1993 إلى 42% في 2008 وبلغ عددهم حوالي مليونين وأتضح من خلال الدراسة أن أسباب الهجرة والحراك السكاني التنمية غير المتوازنة وتركزها في العاصمة وبعض المراكز الحضرية والتوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية خاصة موارد المياه وتدهور البيئة الطبيعي بسبب الجفاف والتصحر والتدهور الاقتصادي في الريف وتدهور الإنتاج بالمشاريع الزراعية، كذلك من أهم الأسباب القهرية التي أدت إلى نزوح الملايين من مناطقهم الحروب والنزاعات.

أثر الهجرة الداخلية في الطلب على خدمة الصحة والتعليم: لا شك أن عدد السكان هو العامل المؤثر في الطلب سلبا وإيجابا، ومما سبق تبين جليا أن ولاية الخرطوم تشهد تزايدا سكانيا بسبب الهجرة كأحد عوامل زيادة السكان وسوف تفرد الدراسة هذا الفصل لاستعراض أثر الزيادة الناتجة عن الهجرة في الطلب على السلع والخدمات.

جدول (2) المراحل التعليمية بالخرطوم[2]

السنة	2004	2005	2006	2007
ذكور	22.4	22.9	25.7	25.4
إناث	22.1	22.1	24.8	25.2

أ- مرحلة التعليم قبل المدرسي. ب- مرحلة الأساس. ت- الثانوي مرحلة. ث- مرحلة التعليم قبل المدرسي: يتم الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في سن الرابعة (الروضة،)الخلوة ومدة الدراسة سنتان، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في التعليم قبل المدرسي 50.6 ألف تلميذ للعام يشير الجدول إلى أن نسبة الزيادة في عدد الإناث في تطور وزيادة عبر السنوات 2004، 2005 2006، وتكاد تكون مماثلة للذكور من اجمالي عدد التلاميذ في العام 2007 م، ويلاحظ أن عدد التلاميذ المستوعبين قد ارتفع بنسب ة 1.5%. وتشمل مرحلة التعليم الثانوي القسمين الأكاديمي والفني وزادت أعداد المدارس والتلاميذ بنسب 12.8% و3.6% على التوالي بين عام 2006/2005 و2007/2006. بينما ازدادت أعداد المعلمين بنسبة 13.2%.

جدول (3) التعليم العام (2007/2006 -2004/2003)

السنة	مرحلة الأساس			المرحلة الثانوية		
	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المعلمين
2003/2004	3966944	11541	136401	546305	1723	24280
2004/2005	4299737	14071	141315	367812	2382	34560
2005/2006	4624302	16729	144327	369827	2459	25994
2006/2007	4785952	15907	145999	364051	3224	38953

التعليم العالي:

شهدت ثورة التعليم خلال عقد التسعينات تطورا ملموسا في مجال استيعاب الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة حسب مساقاتهم المختلفة، وبلغ عدد الطلاب المرشحين حوالي 133654 طالبا وطالبة في العام 2007/2006م بنسبة زيادة 53%.م مقارنة بعام 2006/2005 م.و بلغ عدد الطلاب المرشحين للقبول في التعليم العالي حوالي 129241 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2007/2006م، بنسبة زيادة 52% مقارنة بعام 2006/2005 م. وفي مجال التعليم الأهلي بلغ عدد المرشحين من الجنسين للقبول بمؤسسات التعليم العالي للعامين 2005م2006 و2007/2006 م، حيث زادت أعداد الطلاب المرشحين للعام 2007م بنسبة 7.9% مقارنة بالعام 2006م. وتحصلت ولاية الخرطوم في عام 2007م على نسبة 31% من القبول الكلي بزيادة 43% عن عام 2006م ويمثل الذكور حوالي 48% والإناث 52% من مجموع الجنسين المرشحين للقبول بالتعليم العالي الحكومي للعام 2007.

(2) وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط التربوي ،السودان.

جدول (4) التعليم العالي (2003- 2006/2004 -2007)[3] NA(not available)

السنة	عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي			عدد الخريجين		
	حكومي	أهلي	المجموع	حكومي	أهلي	المجموع
2005/2004	386734	60264	446998	58666	10246	68912
2006/2005	NA*	57923	NA	53899	9527	63426
2007/2006	330446	60229	390675	58329	10669	68998

الخدمات الصحية:

تعتبر ولاية الخرطوم مركز للخدمات الصحية، حيث يتمركز بها 70% من المستشفيات والمراكز الصحية بالسودان وبها 85% من المستشفيات الخاصة بالسودان، و85% من أطباء السودان و80% من المرضات و64% من الفنيين العاملين في الحقل الصحي. وتعتبر خدمتي الصحة والتعليم من أهم العوامل الجاذبة للسكان. مما يشير إلى تطور الوحدات الصحية الزيادة المستمرة في عدد المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية الأولية وبنوك الدم ووحدات الأشعة بزيادة بلغت 5.1%، 2.7%، 11.6%، 19%، 5.7% على التوالي للعام 2005 مقارنة بعام 2003م.وانخفضت الشفا خانات (مقصود بها الوحدات العلاجية الصغرى الشفاء- خانه)؟ ونقاط الغيار بنسبة بلغت 11%.7.31%، غير أن بعض هذه الوحدات تم تطويرها إلى وحدات أساسية وحولت الوحدات العلاجية إلى مراكز صحية.

جدول (5) الخدمات الصحية للعام 2005 م ولاية الخرطوم[4]

البيانات	السودان	الخرطوم
مراكز صحية	1009	136
مستشفيات	315	25
مستشفيات بها خدمات اختصاصيين	71	11
مستشفيات متخصصة	51	7

(3) وزارة التربية والتعليم –*إدارة التخطيط التربوي*،2007

(4) وزارة الصحة ،*الكتاب الاحصائي السنوي* ،(2003).

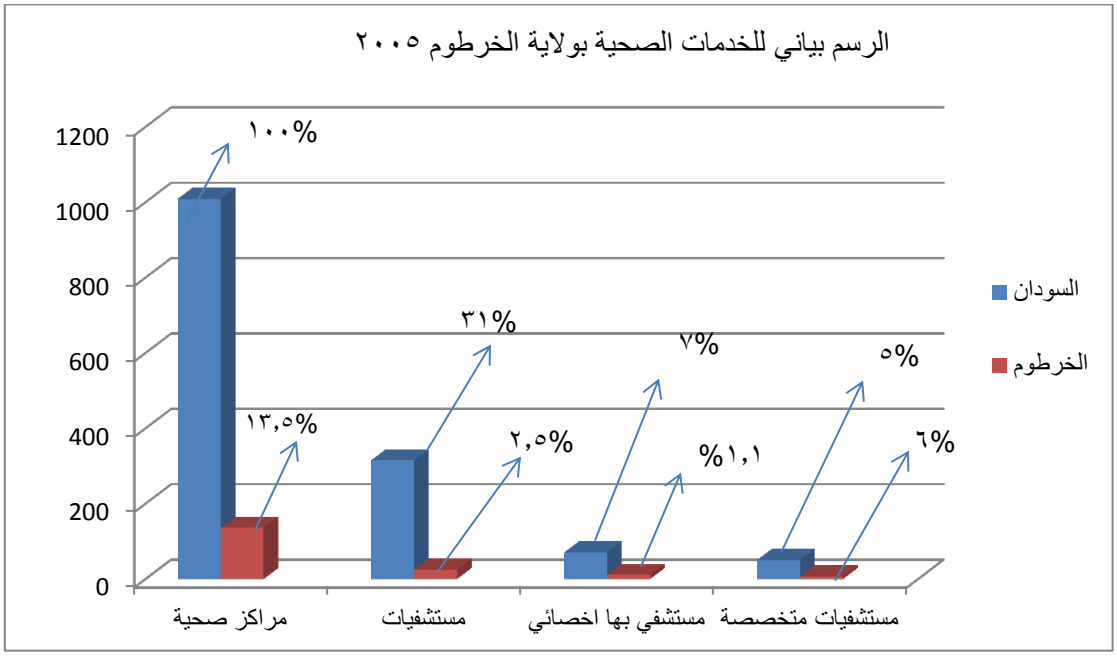

- يشير الجدول والشكل أعلاه إلى مقارنة ولاية الخرطوم بالسودان في مجال الخدمات الصحية ونجد أن المراكز الصحية حصلت على أعلى نسبة في المؤسسات الصحية (13.5%) لأنها متوفرة في الأحياء حسب كثافة السكان وهي متطورة في خدماتها العلاجية تليها المستشفيات ثم المستشفيات التي بها اختصاصيين وأخيرا المستشفيات المتخصصة 6% وهذا يعكس أن الخرطوم هي المدينة المستقطبة للسكان. زادت أعداد المدارس والتلاميذ بنسب 12.8% و3.6% على التوالي بين عامي 2005 /2006 و2006/2007. بينما ازدادت أعداد المعلمين بنسبة 13.2%.
- تطورت الوحدات الصحية الزيادة المستمرة في عدد المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية الأولية وبنوك الدم ووحدات الأشعة بزيادة بلغت 5.1%، 2.7%، 11.6%، 19%، 5.7% على التوالي للعام 2005 مقارنة بعام 2003م. وانخفضت نقاط الغيار بنسبة بلغت 11%.31.7%، غير أن بعض هذه الوحدات تم تطويرها إلى وحدات أساسية وحولت إلى مراكز صحية.

النموذج القياسي:

$$Log\ PI = \beta 0 + \beta 1 LogIM + £t$$

حيث:

PIعدد وحدات الخدمات الصحية والتعليمية (معبراً عن الطلب لهذه الخدمات) للفترة (1992- 2009)، IM: الهجرة السكانية الداخلية لولاية الخرطوم (1992- 2008)، Log: الصيغة اللوغاريثمية، βs: معلمات النموذج (مرونات التغير في المتغيرات التفسيرية بالنسبة للمتغير التابع)، £t= الخطأ العشوائي.

نتائج التحليل:

$$Log\ PI = 2.39 + 0.24 LogIM$$

(3.527) (2.407) (1.300) * R2= 0.51 F= 8.953 D.W = 0.68 * القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t).

من النموذج القياسي أعلاه والذي تسعى الباحثة إلى تقدير معلماته لمعرفة العلاقة بين هجرة السكان الداخلية إلى ولاية الخرطوم (IM) كمتغير مستقل والطلب على الصحة والتعليم (PI) كمتغير تابع من جهة. لمعرفة

القوة التفسيرية للنموذج قامت الباحثة بتقدير معامل التحديد (R2)، ولمعرفة جوهرية النموذج الكلية اجرت الباحثة اختبار (F)، وللتحقق من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية حسبت الباحثة اختبار ديربان – واتسون(D.W).

بالنظر إلى نتائج تحليل النموذج القياسي أعلاه يتضح أن النموذج بشكله العام جوهري عند مستوى معنوية (0.05) من خلال اختبار (F)، وذلك بمقارنة قيمتها المحسوبة (8.953) اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%). كما أن المتغيرات التفسيرية (الهجرة الداخلية ومعدلات التضخم) تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة (51%)، وأن نسبة 49% من التغيرات في الطلب على الصحة والتعليم (المتغير التابع) ترجع إلى عوامل اخرى والمتغيرات العشوائية، في هذا الصدد يعتقد الباحث أن هناك متغيرات اخرى تفسر الطلب على الصحة والتعليم بنسبة كبيرة ولم تتضمن في النموذج مثل حجم الخدمات في مناطق الإرسال وعدد السكان الكلي لولاية الخرطوم بسبب عدم وجود البيانات المنتظمة لتغطي فترة الدراسة. بالنظر إلى اختبار ديربان واتسون يتضح أن هناك مشكلة ارتباط ذاتي موجب.

من جانب آخر، فاذا نظرنا إلى مرونات المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع يتضح لنا أن متغير الهجرة الداخلية لسكان ولاية الخرطوم ذو تأثير معنوي على المتغير التابع(الطلب على الصحة والتعليم) وذلك عند مستوى معنوية 5%، فعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة (2.407) مع قيمتها الجدولية عند نفس مستوى المعنوية نجد أنها اكبر من قيمتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن الهجرة الداخلية تمارس تأثيرا معنوياً وإيجابيا على الطلب على الصحة والتعليم بمقدار المرونة البالغة (0.24)، فيعني ذلك أن الهجرة الداخلية لو زادت بنسبة 1% مثلاً فإن الطلب على السلع والخدمات يزداد بنسبة اقل من 1% أي بنسبة (0.24)، هذه النتيجة تتسق مع فرضيات البحث وذلك أن الهجرة الداخلية لولاية الخرطوم تزيد من الطلب على الصحة والتعليم.

مما سبق سرده تبين أثر الهجرة الداخلية الملحوظ للولاية، حيث يوجد فرق واسع بين مستوى الخدمات المقدمة في العاصة والأرياف مما يحدو بالسكان الحراك من أجل الحصول على هذه الخدمات. وبصورة عامة يشكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدها العالم، ومرد ذلك الدور الذي يلعبه في تنمية القدرات الفعلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها.والفرضية الرئيسية السائدة في الموضوع هي أن التعليم عامل حاسم في عملية التنمية ومن مستلزماتها، لأنه يشجع النمو ويساعد في التنسيق الاجتماعي لأعضاء المجتمع، وفي نظم القيم الثقافية والسياسية السائدة. ولا تقل الصحة أهمية عن التعليم وهي الدافع الأساسي والمطلب الرئيس للإنسان. إضافة أن مخرجات الثورة التكنولوجية والاتصالية، والأزمات الاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، والتحولات السكانية الكمية والنوعية، والفجوات الواسعة والمتنامية في الأجور الدولية، والنظم الاقتصادية الدولية المتزايدة، والتغيرات المناخية، تلعب جميعها أدواراً مهمة في تشجيع الكثير من الأشخاص والجماعات للتنقل تحت مظلة ما يعرف بالهجرة. فكان ضروريا فرد هذه المساحة للبحث في موضوع أصبح مؤرقا وفي تزايد مستمر مما له الأثر السالب والموجب على مناطق الإرسال والاستقبال على حد سواء ووضع توصيات للحد من الأثار السلبة للهجرة غير المخططة.

الاستنتاجات:

استنتجت الدراسة وجود علاقة طردية بين الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة الداخلية وبين الطلب على خدمتي الصحة والتعليم لما لهما من أهمية في حياة الفرد. وظهرت هذه العلاقة جليا في الزيادة الملحوظة في أعداد المدارس والوحدات الصحية. وعكست النتائج الهدف الذي تمت من أجله الدراسة حيث ظهر جليا حجم الهجرة الداخلية للولاية ومبرراتها وأثر ذلك على الخدمات التي حددها البحث.

- ان التنمية المتوازنة والتوزيع الأمثل للخدمات الاساسية من شانها أن تساهم فى استقرار السكان.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة واستنتاجاتها نرى الأخذ في الاعتبار عدداً من التوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من نزوح الأفراد من المناطق القروية والمدن الصغيرة إلى مراكز الجذب الحضرية بالخرطوم وفيما يلي أهم تلك التوصيات:

- **أولاً:** اتباع سياسات تمويلية واستثمارية تشجع الاستثمار في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ومتوسطة الحجم المجاورة للمناطق الريفية لإيجاد فرص عمل في تلك المناطق.
- **ثانياً:** تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لتوظيف القوى العاملة في الريف بدلا من الهجرة نحو الخرطوم للبحث عن عمل.
- **ثالثاً:** العمل على قيام . على الأقل . جامعة حكومية في كل منطقة إدارية وتشجيع قيام الجامعات والكليات الأهلية في المناطق الطاردة لاستيعاب الذين يهاجرون بحثاً عن فرص للتعليم الجامعي ولتوفير فرص عمل بتلك المناطق.
- **رابعاً:** تحسين مستوى الخدمات الصحية ونوعيتها بالمناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة مما يقلل أعداد الذين يذهبون للاستشفاء في مراكز العلاج الرئيسية بالمدن الكبيرة.

قائمة المصادر:

- ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت 71هـ/ 1291)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، [1- 15]، 3، باب الدال، فصل القاف، 353.
- أبو سعده محمد على علي (2015) محددات اتجاه الشباب في الأسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الإسكندرية، (المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٩٣، ١، ٢٠١٥.
- البشري، السيد (2005) " الصراع على الموارد: ابعاده العالمية والإقليمية والمحلية" دراسات افريقية: العدد 34 دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم
- جمال حمود حامد، 19، 2000الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية . حالة مدينة الخرطوم، كلية الهندسة والعمارة، جامعة الخرطوم، السودان
- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد الخرطوم، 2015.
- خوري، نبيل وآخرون (1991) الهجرة والقوة العاملة في السودان، الجزء الأول، الخرطوم.
- المصري، رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١٢.
- معتز نعيم ومخول، تحليل أسباب الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية، (2005).
- وزارة التربية والتعليم –إدارة التخطيط التربوي، 2007

مواقع النت:

- خالد حسين على المرزوق، التوازن بين العرض والطلب، 2015/01/25
www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=43327، 17: 18: 52
- https: //ar.wikipedia.org/wik